

اللي يشوف الموت
يرضى بالصخونةد. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

يلوذ الكثير من العراقيين بتداول الأمثال الشعبية كجزء من محاولات التخفيف عن جسامته الظلم والاستبداد والقهر الاجتماعي والحرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية في الحياة. "اللي يشوف الموت يرضى بالصخونة" (الحمى باللهجة العراقية) أي الذي يواجه الموت يقبل بالحمى.

ما يحصل في العراق منذ عام 2003 وإلى حد الآن من كوارث إنسانية من قتل واختطاف وتجويع وتعهد حرمان الناس من حقوقهم الأساسية، جرائم تنفذها أحزاب شيعية ومليشياتها بوعي وإرادة وتخطيط مبرمج، وليست مشاكل جزئية طارئة تواجه حكومات هذه الأحزاب. ولم تعد شعارات نضال هذه الأحزاب ضد الدكتاتورية، وبعدها شعارات القضاء على البعثيين، مقنعة حتى لأقرب المرئيين من تلك الأحزاب.

بسبب ضخامة كارثة العراقيين الأمنية والاقتصادية، يبدو إلقاء الضوء وكشف جوانب من الكوارث الاجتماعية والخطيرة التي تعصف بهم كنتائج حتمية، نوعاً من الترفيع الاجتماعي الذي لا يثير الاهتمام، تطبيقاً للمثل الشعبي "اللي يشوف الموت يرضى بالصخونة".

وتعتمد الأحزاب المسيبة لهذه الكوارث وأجهزة الحكومات المتواليبة إهمال التعرض للمف الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة في العراق، بل تنتم من بيئورنا داخل العراق، من ناشطي منظمات المجتمع المدني المعنية بهذا الميدان، بالعمالة للغرب.

في مجتمع كالعراق، له تقاليده العربية والإسلامية، قد يكون طبيعياً تفسير حوادث انتحار النساء، أو تورط بعضهن بالفساد والانتحار الأخلاقي، بانها ظواهر طبيعية تحصل في جميع المجتمعات البشرية المختلفة وحتى المتقدمة في المدنية، لكن ما يحصل في العراق هو الوجه الثاني من الكارثة السياسية والاقتصادية، ونتاج مباشر لسيطرة الأحزاب المدعية للإسلام "الشيعي" وأحكامه وضوابطه وممارساته.

أحزاب الإسلام الشيعي داخل مؤسسة البرلمان، الخاضع لإرادتها، ترفض وبقوة تمرير أي تشريع يوفّر الحدود الدنيا لحماية المرأة العراقية في ما يسمى بالعنف الأسري، وهو تعبير فضفاض تطلقه المنظمات العالمية المعنية بهذا الميدان وتردده المنظمات المحلية. تدعي هذه الأحزاب المتورطة بحماية الجرائم ضد النساء العراقيات، التي تتزايد أعدادها بالآلاف، أن وضعهن تحت حماية مراكز إيواء آمنة تشرف عليها مؤسسات حكومية ومدنية إنما يعني الخضوع لهيمنة الغرب والابتعاد عن الإسلام الشيعي، كما أنه موضوع غير مهم في نظر زعامات شيعية تدير مليشيات مسلحة.

تقارير صحافية موثقة تتحدث عما خلفته حرب الموصل من معاناة لعشرات الآلاف من النساء الأرامل أو المطلقات أو زوجات الآف المغييبين والمختطفين خلال معارك تلك الحرب، اللواتي يقين بلا ماوى أو ضمان لحياتهن ولأطفالهن. كذلك أيضاً أسر المنتسبين إلى داعش، فالمرغولات اجتماعياً يتعرضن للإبزاز الأخلاقي من قبل عناصر الميليشيات لقاء تسهيل معاملات تسجيل أطفالهن في السجلات الحكومية.

أدى ذلك إلى تعرّض آلاف النساء لضغوط وأزمات نفسية واجتماعية، بسبب البطالة والفقر والانتهاكات الجسيمة والاعتصاب لقاء توفير لقمة العيش.

الملف الأخطر، الذي يكشف التدهور

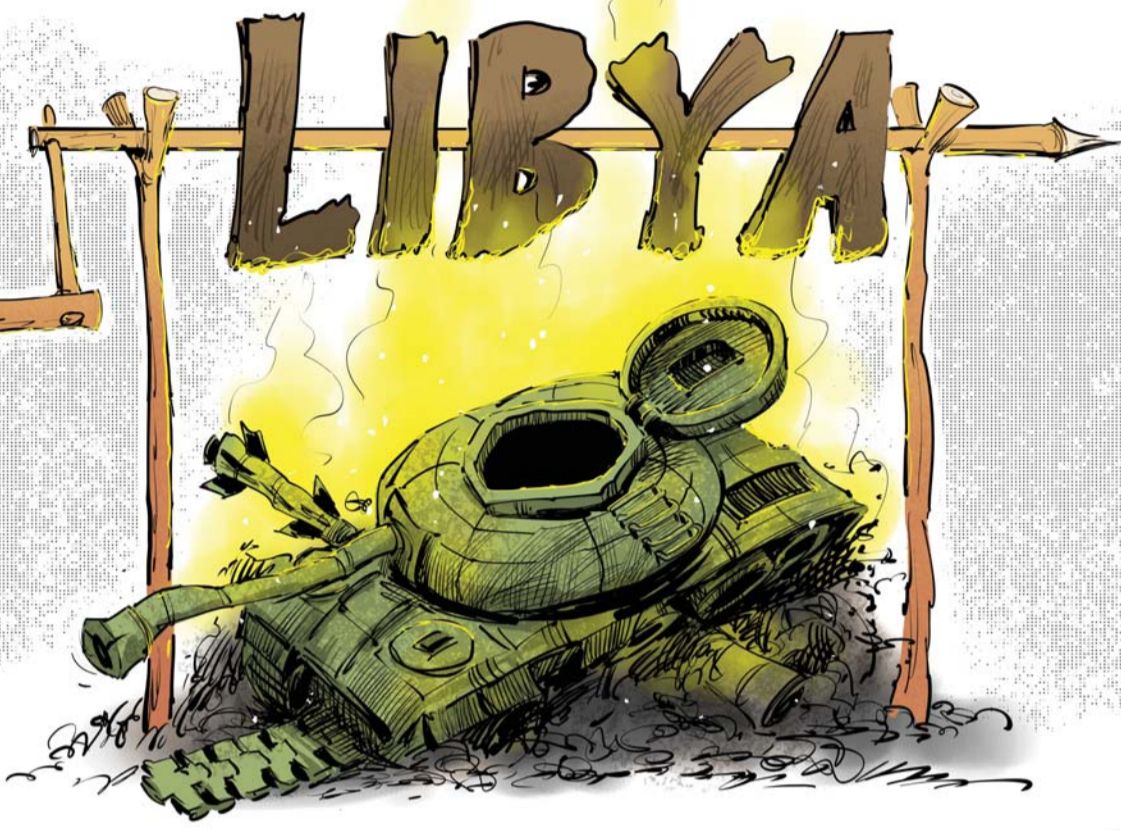
الأخلاقي والفساد الاجتماعي لقطاع كبير من النساء في العراق، في الأوساط الشيعية الفقيرة والجاهلة، هو التآثرات الخطيرة لما يسمى "زواج المتعة"، وهو إباحة شرعية لقيام علاقة ما يعرف في المذهب الشيعي بالزواج المنقطع، لشهر أو يوم أو ساعة، لقاء اتفاق مدفوع الثمن بين رجل وامرأة، بحضور وإشراف رجل دين شيعي استند على فتاوى مرجعيته الكبرى بجواز مثل هذه العلاقة حتى من فتاة لا يتجاوز عمرها التسع سنوات. هناك تستر عام من قبل أحزاب الإسلام الشيعي الحاكمة على هذا الملف، ورعاية مجرميه وبعض ممن يتعاطونه من رجال الدين، للإفلات من القانون، الذي يمنع شكلياً مثل هذه الممارسة المنتهكة لحقوق المرأة وتحويلها إلى سلعة رخيصة في سوق الدعارة، ووصف من يتناولونه بالسذج الباحثين عن الإثارة. وهم محقون في ذلك لأن مسلسل قتل الشباب واختطافهم لا يجرؤ أحد على الإشارة إليه، فكيف الحال بحالات الانتحار والمخدرات وتجارة الجنس السرية. رجال الدين هؤلاء منتشرون على أبواب المحاكم الشرعية في مدينة الصدر ببغداد تحت لافتات معاملات "الزواج والطلاق".

قبل عام أنتجت القناة البريطانية "البي.بي.سي" تحقيقاً تلفزيونياً استقصائياً صادماً لهذه الظاهرة الخطيرة (زواج المتعة) في كل من بغداد -الكاظمية وكربلاء، استعرضت خلاله صحافية جريئة برفقة طاقم صحافي وفتاح قد يتخيلها المشاهد منقولة من مجاهل غابة مقطوعة عن العالم. استطاع الفريق الصحافي استخدام وسائل التقنيّة الحديثة كالكاميرات المخفية والتستر الشخصي، للوصول إلى تلك المعلومات والوقائع التي تدين أصحابها المدعين بأنهم رجال دين، ولديهم حماية من مراجعهم الشيعية ومن المليشيات.

التحقيق يكشف عن عالم سري من الاستغلال الجنسي البشع، من قبل رجال دين شيعية في مدينة الكاظمية ببغداد، بجوار مرقد موسى الكاظم ومدينة كربلاء، قائم على استغلال مرافقات، لا تتجاوز أعمار بعضهن ثلاثة عشر عاماً، وتحويلهن إلى سلعة جنسية رخيصة. عالم رهيب تجري فيه صفقات تعرض خلالها البنات على شباب من قطاع جاهل متعاطش للجنس لقاء مبلغ من المال للوسيط، رجل الدين، الذي يقوم بدور "القواد" الرخيص المتستر باسم المذهب الشيعي.

عرض التحقيق التلفزيوني شهادات مؤلمة لفتيات تعرّضن للاستغلال البشع، بعد أخذ هؤلاء المستغلين الفتيات لأنفسهم، ثم يحولونهن إلى تجارة تحت عنوان "زواج المتعة". تتر معظم تلك الشهادات الإقدام على هذا العمل البشع بسبب من الحاجة والجهل، ما دفع الكثيرات إلى الانتحار أو الهروب من عائلاتهن، وهي حالات يقع الإعلان في وسائل التواصل الاجتماعي عن بعضها. طبعاً، أجهزة الشرطة تتهرب من تناول هذا الملف، لأن البعض من أفرادها متورط في تلك الجرائم مع رجال الدين "حماة المذهب الشيعي". ومن السخرية والسذاجة مطالبة الحكومة وأحزابها، المتورطة باكبر فاحشة وهي سرقة مال الناس، مواجهة مشكلة التجارة السرية للجنس، وهي أحد إفرازات النظام السياسي القائم.

وبعد كل ذلك لا يتردّد هؤلاء في معاودة ترشيح أنفسهم للانتخابات المقبلة، بشجاعة رجال المافيا الماكركين، طالما كان لديهم غطاء مذهبي وديني يحميهم في وقت رفضهم فيه شعب العراق، ليصدق عليهم المثل الشعبي القائل "اللي يشوف الموت يرضى بالصخونة".

ليبيا ومصالح المستفيدين
من ديمومة الصراعالحبيب الأسود
كاتب تونسي

اليوم من ستون يوماً على اتفاق جنيف المبرم من قبل اللجنة العسكرية المشتركة (5 + 5) ولا يزال أمامنا شهر واحد من مهلة الـ 90 يوماً لإخراج القوات الأجنبية والمترزة من ليبيا، ولم نسمع عن جندي أو مرتزق غادر في اتجاه بلاده، لنقول أن هناك تحركاً فعلياً نحو الحل، أو أن البعثة الأممية نجحت في فرض إرادة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتنفيذ الاتفاق الذي رعته، واعتبرته إنجازاً تاريخياً. لكن الثابت والمؤكد أن النظام

التركي قرر تمديد وجوده العسكري في غرب ليبيا لمدة 18 شهراً أخرى، وداس بذلك على اتفاق جنيف، وأطاح بوعود ستيفاني وويليامز المعوثة الأممية بالوكالة، وأسقط تفاؤل الأمين العام للمنظمة الأممية أنطونيو غوتيريش تحت أقدام مرتزق سوري في معسكر اليرموك أو سيدي بلال بطرابلس، وبعث بكل تلك البيانات التي رجحت فيها الدول والحكومات بالتوصل إلى الاتفاق النهائي على وقف إطلاق النار.

قلنا في مناسبات عدة، أن التوصيف الأممي والدولي لازمة للبيبة لا ينتج حلاً، وأشرنا إلى أن القضية أمنية بالأساس وليست سياسية، وأكدنا أن كل الجهود المبذولة ليست سوى مضبغة للوقت في ظل شرعنة نفوذ العصابات المسلحة وبقاء الميليشيات على ما هي عليه في الغرب الليبي من حضور مسلح وسيطرة مطلقة على الشانين السياسي والاقتصادي، حيث يرفض أمراء الحرب التخلي عن امتيازاتهم التي حققوها ولا يزالون يحققونها منذ العام 2011، ويرفضون الإسلام السياسي الاعتراف بمحدودية حضوره ودوره، فيستقوى على الشارع بقوة السلاح المنفلت، ويرفض المسؤولون الحكوميون والفسادون والزعماء الجهويون والصوص المال العام التخلي عن مصالحهم، متخذين من الميليشيات درعاً وسيفاً، ثم ما هو اردوغان يستفيد من هذا الوضع ليتبادل المصالح مع تلك الميليشيات، فيدعمها بغطاء عسكري وتدعمه برفض سلطة الأمر الواقع.

وها نحن الآن في طرابلس أمام حالة عبثية غير مسبوقة: مواجهة مفتوحة بين رئيس المؤسسة الوطنية للنفط ومحافظ المصرف المركزي، وأخرى بين محافظ المصرف المركزي ووزير الداخلية المفوض، وقاتلة بين وزير الداخلية ورئيس المجلس الرئاسي، ورابعة بين ميليشيات طرابلس وميليشيات مصراتة.

التي تنازعها النفوذ على العاصمة، وخاصة بين الميليشيات ومؤسسة النفط، وهكذا دواليك. وها نحن أمام رغبة جامحة من السراج للبقاء في منصبه برعاية تركية، ومعرفة يقودها حلفاء اردوغان ضد وزير الداخلية فتحي باشاغا حتى لا يحظى بمنصب رئيس الحكومة الذي يطمح إليه بسبب زيارته إلى باريس والقاهرة، وأخرى لضرب أحمد معيتيق ومنعه من التقدم في سلم الطموح السياسي، ورابعة لإفشال ملتقى الحوار السياسي طالما أنه لا يضع السلطة بكامل مفرداتها بين أيدي الإخوان ومن ورائهم الأتراك.

خلال أيام ستذهب ستيفاني وويليامز ويحل محلها المبعوث الجديد نيكولاي ملادينوف ليحاول من جديد فعل سابقوه الستة وسابعتهم وويليامز وسيكون شعار الإخوان والأتراك وأمراء الحرب «كل شيء أو لا شيء»

إن ما حدث منذ أيام، عندما سحب السراج البساط من تحت أقدام باشاغا، بنقل تبعية قوة الردع الخاصة التي يقودها المنتشد السلفي عبدالرؤوف كاره إلى مكتبه وتمكينها من ذمة مالية مستقلة، ومنحها صلاحيات كامل

يقاات ضد الجيش في بنغازي وتكليفه بملف تبادل الأسرى وبحث القتل في إطار مخرجات اتفاق جنيف، يكشف عن وجود مخطط يدور في عقول الأتراك والإخوان وبعض أمراء الحرب.

المخطط هو استغلال الوقت، وغلق منافذ الحل، وانتظار الفرصة للدفع نحو حرب جديدة، يريد اردوغان من خلالها بسط نفوذه على منابع النفط في الوسط والجنوب، والتمكين نهائياً للإخوان من مفاصل الدولة، حتى وإن رفضهم الشعب، مستفيدين من النموذج التونسي ونصائح نظرائهم في حركة النهضة، بان الأقلية يمكن أن تحكم بتشتيت صفوف الأغلبية والسيطرة على مراكز النفوذ المالي والإداري، اعتماداً على قانون انتخابي ودستور موضوعين على القياس.

إن عودة أحد أبرز أمراء الحرب هيثم التاجوري الأسبوع الماضي في طائرة خاصة إلى طرابلس، بعد أشهر طويلة من الغياب حيث يدير ثرواته الطائلة، ويعد سيل الاتهامات التي كان يتعرض لها، ورجوعه إلى حضان ميليشيا كتيبة ثوار طرابلس، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن هناك تسويات في الإطار الميليشيوي لقطع الطريق أمام أية تسوية سياسية، وأن هناك استعدادات لمعركة الفصل ليس في خط سرت الجفرة فقط وإنما في الجنوب كذلك، وأن الهدف منها هو الدفع بالجيش إلى الشرق، تنفيذاً لخطة، تركية - قطرية، تشارك فيها أطراف دولية أخرى، غايتها استبعاد المشير حفتر من المشهد العام، ولا يمانع واضعوها من التقسيم بعد السيطرة على منابع الثروة.

خلال الأشهر الماضية، تبين أن الطرف الوحيد الذي كان جادا في البحث عن حل هو العسكري النظامي الممثل في لجنة (5 + 5)، والذي يضم

ضباطا كانوا رفاق سلاح قبل 2011، ويتميزون بالانضباط والحرفية والجديّة والروح الوطنية العالية، وقد أكدوا ذلك سواء في اجتماعات جنيف أو غدامس أو سرت، أما الساسة فإن أغلبهم مرتبطون بالمصالح الفئوية والسياسية والأيدولوجية وبالاجندات الخارجية، وبالحسابات المادية وامتنيازات الكراسي في بلد ثري، أضحت كل طرف ينظر إليه كغنيمة لا يمكن التفريط فيها، ولا أحد يتكفي بما جمع ونهب ووضع في حساباته بالخارج، حتى أن بعض الفاعلين كانوا واضحين في ملتقى تونس عندما جعلوا من الرشاوى أداة لشراء الأصوات.

إن الصراع القائم منذ عشر سنوات جعل من ليبيا واحدة من أكثر الدول فسادا في العالم، وإذا كانت الدول المستقرة تحارب الفاسدين، فإن السياسة في الدول الفاشلة والضعيفة هي التي تحميهم، خصوصا إذا دخلت أطراف خارجية للعبث فيها كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا حاليا، وحتى يستمر الوضع على ما هو عليه، فإنه لا بد من الإبقاء على ضعف الدولة وقشلها، طالما أن النفط يجري عبر الأنابيب والأموال تضح كل يوم لحسابها، ومن الطبيعي أن ذلك يحتاج إلى منع المؤسسات من النهوض لاستعادة دورها، وإلى مواصلة الاعتماد على الميليشيات، ومنع تحقيق المصالحة الوطنية، وبالتالي منع رفق النسيج الاجتماعي والحؤول دون إعادة توحيد البلاد.

إن ما تزعمه البعثة الأممية في ليبيا من أن انتخابات سترجي في 24 ديسمبر 2021، لن يتحقق تحت حراب المحتل التركي ولا في ظل حكم الميليشيات، وخلال أيام ستذهب ستيفاني ويحل محلها المبعوث الجديد نيكولاي ملادينوف، ليحاول من جديد فعل سابقوه الستة وسابعتهم وويليامز، وسيكون شعار الإخوان

والأتراك وأمراء الحرب: كل شيء أو لا شيء، وسيبقى السراج في منصبه، ولن يتغير شيء باستثناء نشوب حرب جديدة ستكشف مرة أخرى عجز المجتمع الدولي عن فهم الحقيقة التي تبدو أكثر من بديهية، وهي أن لا حل سياسيا إلا بحل الميليشيات وجمع السلاح وإخراج القوات الأجنبية والمترزة من البلاد فعلا وبقرار أممي غير قابل للتأخير، ولبسة قولا يندرج في باب الأمنيات.

